جزئيه هي معرفه كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكوره نعني ان اي
فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان
وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا اندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال
لانها غير متناهيه او البعض لعدم المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلاله
عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض
فيكون حاصلا لمن عرف مسئله منه (الكل) والمراد باحوال اللفظ الامور العارضه
له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك وهي الاحوال بقوله
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه
الصفه كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في
تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعيه من التجنيس والترصيع ونحوهما
مما يكون بعد رعاية المطابقه وهو قرينة خفيه على ان المراد انه علم يعرف به
هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه
الحيثيه للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفه هذه الاحوال بان تصور
معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا
يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقه او مجازا او كنايه
مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي
ايراد تشبيه او استعارة او كنايه او نحو ذلك **فان قلت** اذا كان
احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار
المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول
الحاله المقتضيه للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح
قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال
الا تلك الاحوال بعينها **قلت** قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى
الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف

وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي
على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد
قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام
حذف منه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقه
هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد
ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجمله مؤكدة او غير مؤكده
اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه
الصناعه انما وضعت لمعرفه احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل
عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام
في الافاده وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها
عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به
والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام
التراكيب الصادره عمن له فضل تمييز ومعرفه وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في
ان معرفه البليغ من حيث هو بليغ متوقفه على معرفه البلاغه وقد عرفها
في كتابه بقوله البلاغه بلوغ المتكلم في تاديه المعاني حدا له اختصاص
بتوفيه خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكنايه
على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغه تراكيب البلغاء وهو الظاهر
فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد
بالتتبع المعرفه كما صرح به في كتابه الجلا فالملزوم على اللازم ثم
تنبيها على انه معرفه حاصله من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفه
العرب ذلك بحسب السليقه لا تسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونه
بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلاله كلام السكاكي على انه فسر التراكيب
بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغه ومعرفتهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)